



بيان بخصوص

توقيف عدد من المشاركين (حراكيين ضد الفساد) في وقفة احتجاجية

إنطلاقاً من اهتمام ائتلاف أمان بحرية الرأي والتعبير والتجمع والنقد والمساءلة، فقد تابع الائتلاف الاجراءات المتخذة بحق عدد من المشاركين (حراكيين ضد الفساد) في وقفة احتجاجية أول أمس في مدينة رام الله.

وبغض النظر عن ما قد يثار بشأن نوايا هذه الحركات والأشخاص القائمين عليها، وبغض النظر عن مدى دقة أو صحة شبهات الفساد التي أثارها بعضهم على وسائل التواصل الاجتماعي، والذي كان من واجب الجهات الرسمية التحقيق فيها والرد عليها، من باب الاستجابة للشفافية والخضوع للمساءلة المجتمعية وحق المواطن في الحصول على المعلومات العامة؛ فإن ائتلاف أمان يرى أن توقيف المواطنين المذكورين -حتى وإن كان هنالك مخالفة من قبلهم للإجراءات القانونية المطلوبة وفقاً لقانون الاجتماعات العامة وحالة الطوارئ المعلنة- يمثل عقوبة إنتقامية لا تتفق والحقوق والحريات العامة التي كفلها القانون الأساسي الفلسطيني، ولا ينسجم مع المصالح الوطنية التي تقتضي بتبني قيم الديمقراطية والانفتاح والالتزام بالمعايير والاتفاقيات الدولية التي تؤكد على عدم جواز اتخاذ الاجراءات السالبة للحرية في قضايا الرأي وحرية التعبير عنه من قبل جهات التحري والتحقيق، وأن تترك هذه المسألة للمحاكم والقضاة لتقرر فيما إذا كان من يمارس حقه في الرأي والتعبير تجاوز القانون وبالتالي يستحق العقوبة أم لا.

ولأهمية الحق في النقد والمساءلة والاجراءات الضابطة له، وأثر ذلك على الحق في الإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين عنه، وفي ظل بروز ظاهرة الحركات المجتمعية والنشر الواسع في قضايا الفساد؛ وبخاصة على مواقع التواصل الاجتماعي؛ فإن ائتلاف أمان يدعو الى الإفراج الفوري عن الموقوفين في هذه القضية، ويؤكد على أنه سيدعو وفور انتهاء حالة الطوارئ المعلنة بسبب انتشار فيروس الكورونا، إلى عقد ورشة عمل معمقة تجمع الجهات ذات العلاقة؛ خاصة النيابة العامة، وهيئة مكافحة الفساد، وديوان الرقابة المالية والإدارية، والشرطة، والأجهزة الأمنية، ومؤسسة الرئاسة، والأمانة العامة لمجلس الوزراء، وبعض الناشطين والناشطات، والمؤسسات الحقوقية، للبحث في الكيفية الأمثل للتعامل مع مثل هكذا قضايا بما يضمن الحق في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي، وممارسة هذا الحق بصورة قانونية سليمة، وبما يعزز ثقة المواطنين بالمؤسسة العامة، ويحفظ سلامة الاجراءات، وخصوصاً في ظل الوضع السياسي الحساس الذي تمر به القضية الفلسطينية، ما يتطلب توحيد الصف في مواجهة خطة الضم الاسرائيلية.